

بلومبرج: فوز السيسي المرجح في الانتخابات يمهّد الطريق لخفض قيمة العملة في مصر



استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج الخطوات التي يمكن أن يتخذها السيسي بعد فوزه المتوقع في الانتخابات لإصلاح الاقتصاد المصري المتعثر.

وتقول الوكالة الأمريكية إن المستثمرين على يقين من أنهم يعرفون ما يمكن توقعه من الانتخابات المصرية التي تخلو من منافسة جديّة: سيفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي مرة أخرى، ثم سيضطر قريباً إلى الإشراف على تخفيض مؤلّم لقيمة العملة.

ومع توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع في أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، يستعد مديرو الأموال بالفعل لما سيأتي بعد ذلك. ويحظى الاقتصاد المصري المتعثر بدعم عشرات المليارات من الدولارات من المساعدات من صندوق النقد الدولي وجيرانها الأثرياء في مجلس التعاون الخليجي.

لكن سنداها الخارجية تشي بوجود ضائقة عانتها مصر خلال معظم العام الماضي، ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التخفيضات في قيمة الجنيه لإطلاق المزيد من تمويل الإنقاذ. ولا تزال هناك الكثير من الأسئلة المفتوحة بالنظر لأهمية مصر الإستراتيجية مع احتدام الحرب في قطاع غزة المجاور.

دعم مالي متوقع

وتنقل الوكالة عن عبد القادر حسين، العضو المنتدب في شركة أرقام كابيتال ليمتد في دبي، قوله: «لا أحد يتوقع أي شيء سوى فوز السيسي. وفيما يخص ما سيتبع ذلك، أعتقد أن السوق تتوقع دعم صندوق النقد الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي – وربما حتى دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اعتماداً على كيفية تطور المسألة في غزة».

ويدرس صندوق النقد الدولي إضافة المزيد من التمويل إلى حزمة مساعداته لمصر، مما قد يؤدي إلى زيادة برنامجه إلى أكثر من 5 مليارات دولار من 3 مليارات دولار المخطط لها. وتعد مصر بالفعل ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين المتخلفة عن السداد.

وتتزايد التكهنات أيضاً بأن مصر سوف تحصل على المزيد من الأموال من الحلفاء العرب في مجلس التعاون الخليجي، وحتى الغرب، ذلك أن دور القاهرة أصبح حاسماً لإيصال المساعدات إلى غزة وسط حرب إسرائيل في غزة.

تخفيض العملة

ولكن الشرط الأساسي الأكثر أهمية لإطلاق العنان لجزء من رأس المال هذا يتوقف على تخفيف الضوابط المفروضة على سوق الصرف الأجنبي – إن لم يكن التحرير الكامل، وفقاً للوكالة.

وفي حين فقد الجنيه نحو نصف قيمته مقابل الدولار منذ مارس 2022، يراهن المتداولون في سوق المشتقات المالية على أن البلاد ستضطر إلى السماح للجنيه بالانخفاض بنسبة 40% أخرى خلال العام المقبل. وهذا من شأنه أن يضع العملة تحت مستوى 50 جنيهاً للدولار، من 30.85 حالياً.

وقال تشارلز روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في مؤسسة فيم بارتنرز: «بعد فوز السيسي، أفترض انخفاضاً بنسبة 20% ثم تمويلًا أكبر من صندوق النقد الدولي. ومن المحتمل أن يكون هذا إيجابياً للسندات المصرية المقومة بالدولار – وربما الأسهم أيضاً – إذا اعتبر خفض قيمة العملة المصرية كافيًا لتسوية الأعمال المتركمة».

وفي السوق الآجلة، ضعف عقد الجنيه لمدة 12 شهراً لليوم الأول خلال ستة أيام إلى 47.35 جنيهاً للدولار الأمريكي.

وفيما يتعلق بالسندات الخارجية للبلاد، فإن السؤال هو ما إذا كانت مصر قادرة على إنجاز كل ما هو مطلوب لمعالجة الاضطرابات التي تعاني منها الأسواق الاقتصادية والمالية.

وقد ساعد التفاؤل بأن السيسي سيحاول بذل الكثير من الجهد في ارتفاع قيمة العملة خلال الأسبوع الماضي. حتى أن العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون للاحتفاظ بالسندات المصرية المقومة بالدولار بدلاً من سندات الخزينة الأمريكية انخفض إلى ما دون عتبة الألف نقطة أساس التي ينظر إليها على نطاق واسع على أنها مؤشر على الضائقة.

وقال أدريان دو توا، مدير البحوث الاقتصادية للأسواق الناشئة في أليانس بيرنشتاين ومقرها لندن: «لقد كان أداء السندات المقومة باليورو جيداً على أساس توقع أنه بمجرد تلاشي المخاطر المتعلقة بالانتخابات، سيكون لدى الحكومة المصرية مساحة أكبر للمناورة وسيستجيب صندوق النقد الدولي بالمثل». وأضاف: «نعتقد أن هذا معقول وأن الرهانات الهبوطية عفا عليها الزمن».

وقال دو توا إن الخطر، بطبيعة الحال، هو أن رواية التحول تتلاشى وتتنكس السندات إذا لم تكن هناك متابعة بحلول أوائل عام 2024.

وتقلص العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لامتلاك السندات السيادية المصرية بدلاً من سندات الخزينة الأمريكية بمقدار 12 نقطة أساس إلى 960 يوم الاثنين، وفقاً لأسعار مبدئية خلال اليوم من بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه.

إدمان المال الساخن

وتلقت الوكالة إلى أنه وفي قلب المستنقع المالي الحالي في مصر يكمن إدمان سابق على ما يسمى بالأموال الساخنة، إذ تتدفق المحافظ المتقلبة إلى الأسهم والسندات التي يمكن أن تغادر بالسرعة التي تصل بها.

وعرضت مصر منذ فترة طويلة بعضاً من أعلى أسعار الفائدة الحقيقية في العالم من أجل جذب النقد الأجنبي اللازم لسد العجز. لكن ذلك ترك البلاد تحت عبء ديون مرهق.

وعلى مدى العقد الماضي، اضطرت مصر إلى تخصيص أكثر من نصف دخلها الضريبي لدفع الفوائد على ديونها. وفي الفترة من يوليو إلى سبتمبر من هذا العام، بلغت تكاليف الفائدة أكثر من 1.5 مرة ما جرى تحصيله من الضرائب، وفقاً لبيانات وزارة المالية.

وكانت هذه الاستراتيجية مستدامة فقط طالما استمر رأس المال في التدفق. لكن عندما غزت روسيا أوكرانيا في عام 2022، لم تتوقف الأموال الساخنة فحسب، بل انعكست مع ارتفاع التضخم على الواردات الأكثر تكلفة من السلع الأساسية، من القمح إلى النفط. وانخفض صافي تدفقات استثمارات المحفظة إلى 3.8 مليار دولار في السنة المالية 2022 إلى 2023، من 21 مليار دولار في الفترة السابقة.

وتحاول مصر منذ ذلك الحين إعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح وجذب المستثمرين مرة أخرى إلى البلاد. لكن كلا من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ووكالة موديز لخدمات المستثمرين خفضتا التصنيف الائتماني لمصر في الأشهر الأخيرة، بسبب النقص المستمر في العملات الأجنبية والديون الباهظة التكلفة.

وقد حرمت هذه المخاطر مجتمعة - وارتفاع أسعار الفائدة العالمية - مصر من العملة الأجنبية التي تمس الحاجة إليها لدفع ثمن السلع الأساسية المستوردة وأجبرتها على تخفيض قيمة العملة.

ويشير الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي للعملة المصرية وسعر السوق الموازية إلى ضغوط متزايدة، مما يؤكد الحاجة إلى تخفيضات إضافية لقيمة العملة، حسبما كتب الاستراتيجيون في دويتشه بنك إيه جي، بما في ذلك كريستيان فيتوسكا، في مذكرة بتاريخ 6 ديسمبر.

وكتبوا: «من المرجح أن تجري جولة جديدة من تخفيض قيمة العملة بعد الانتخابات الرئاسية وقبيل الانتهاء من مراجعات صندوق النقد الدولي في أوائل عام 2024».